المشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية

قراءة وصفية نقدية من خلال دراسة ميدانية للأسرة الجزائرية

د/ مليـــكة عـــرعـــور
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
جامعة بسكرة

الملخّص:

لقد اتفق العلماء في علم الاجتماع وعلم الإنسان على أن العلاقة الزواجية آلية اجتماعية عالية الأثر في وجود الأسرة برمتها في أي مجتمع إنساني وفي أي أزمان، وعلى أفرادها وعلاقتهم ببعض كذلك وبناء شخصيتهم وبلورة سلوكاتهم كذلك، كونها في حالة تفاعلية مستديمة وتعمل على إشباع حاجات كل من الزوجة والزوج معاً والأبناء بالتعدي، لذا فإن وجود خلل أو مشكلات في سيرورة تفاعلاتها يحدث خلل في أحد الأطراف المباشرين المرتبطين بها ومن ثمة غير المباشرين والأبناء على وجه الخصوص، كونهم فاقدي القدرة والأهلية على تنشئتهم، ومن ثمة نقل مفاهيم، أفكار ومعطيات غير سوية للأبناء وبالتالي يتشكل عند الفئة الأخيرة زمرة من السلوكات قد لا تمكن الأبناء من المجتمعية السليمة التي يتطلبها التنامي السليم والفعال للمجتمع.

Résumé :

Les sociologues et les inthropologues ont présumé la relation maritale comme un mécanisme social haut tension et Influence sur l'existence de la famille dans tout les sociétés humains, les individus, leurs relations, leurs structure de personnalité et ainsi leurs comportements intergroupes, car la relation marital est dans un cas interférence durable suit à la durabilité de l'existence social et familial, ainsi cette relation se réactive afin de Saturé les besoin du deux conjoints et on suit aux enfants.

Donc, l'existence des troubles ou des problèmes conjugaux cabalistique ou apparente s'influencent des troubles au niveau des individus liés (les enfants) et au niveau de leurs socialisations et leurs éducations correctes et juste, partant; cette étude a pris la charge de clarifier la relation entre le de relation marital et existence social stable de la famille.

مقـــدمة وإشكالـــية

لقد أجمع العلماء في كل من علم الاجتماع وعلم الإنسان أن العلاقة الزواجية الآلية الاجتماعية النوعية والأساسية لوجود الأسرة برمتها في أي مجتمع إنساني كان وفي مختلف الأزمنة، كما اعتبروا وجود تلك العلاقة في حالة تفاعلية علائقية سليمة متناغمة تحقق مختلف الإشباعات لكل من الزوجة والزوج معاً قضية محورية إلى أبعد حد ممكن إدراكه في تنميط سيرورة التفاعلات اتصالاً وسلوكاً لدى جميعاً أفراد الأسرة باختلاف جنسهم وأعمارهم وقربهم من العلاقة، وتبعاً لذلك فقد أثبت علم النفس الشخصية أن ذاك النمط للعلاقة له انعكاساته على بناء شخصية الطفل بدرجة كبيرة جداً، ذلك أن عملية البناء الشخصية ورسم ملامحها يتم من خلال وظيفة التنشئة الاجتماعية للزوجين على اعتبارهم والدين اتجاه أبناءهم؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ كون الفرد (أب أو أم أو طفل) في مختلف المواقف التفاعلـــية الأسرية هو وحدة متكاملة تفاعلـــياً لا يمكن لها فصل تفاعلاتها في المواقف الاعتيادية، ومن ناحـــية ثالـــثة فـــإن التفاعلات والأفعال الوالدية اللامباشر، اللامدركة واللإرادية تقدر بـــ 70 % من مجمل زمرة نشاطات وسلوكات وتفاعلات الفرد الاجتماعي، وبناءاً عليه فإن الجانب السلبي من تلك الزمرة المتمثل في جزءه المشكلات الزواجية تؤثـــر بشكل كبير جداً وقطبي على عملية التطبيع الاجتماعي من خلال التربية أو التنشئة الاجتماعية من حيث الأسلوب والمعرفة الاجتماعية المنقـــولة إلى الطفل التي تشكل شخصيته وبالتالي أساليب ومدى اندماجه الاجتماعي وبالتـــالي فعاليته الاجتماعية، بنـــاءاً عليه جاءت هذه الداراسة المعنونة بـــ ﴿ **المشكلات الزواجية وأثارها على الوجود الاجتماعي للأسرة " قـــراءة وصفية نقدية ميدانية لواقع الأسرة الجزائرية** "﴾ لتقدم معرفة نظرية مدعمة بالتأكيد الواقعي الاجتماعي الميداني للأسرة الجزائرية من خلال العمل للعثور على الإجابة على للتساؤل التـــالي: **ما آثـــار المشكلات الزواجية النـــاشئة بين الزوجين على عمليات الجتمعة في الأسرة الجـــزائـــرية؟**

انطلاقـــاً سمن الهدف الذي أسست على إثره الدراسة، إضافة إلى طبيعة المعطيات الميدانية ذات الطابع الحرج وطبيعة المستجوبين باعتبارهم رجال، نساء وأطفال؛ من جهة

ومن أخرى؛ النقص الطبيعي الوارد في الأداة العلمية، تطلبت الضرورة المنهجية اللجوء إلى تعداد أدوات جمع البيانات لأجل الحصول على معطيات قريبة من الحقيقة الواقعية إلى حد بلوغ المصداقية وتغطية البحث الميداني على نحو يحقق الترابط والتجانس في المعلومات، لذا استندت هذه الدراسة للأدوات العلمية المتمثلة في الملاحظة البسيطة دون مشاركة، المقابلة نصف المقننة، القياس السوسيومتري وأخيراً تحليل المضمون، لكن الأسئلة المنهجية المطروحة بإلحاح مفادها، لماذا استعملت الأدوات المذكورة سالفاً؟ ما الوظيفة كل أداة من تلك الأدوات في هذا البحث؟

I ــ الملاحظة البسيطة دون المشاركة: عموماً الملاحظة البسيطة هي "ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي"[01] و ذلك في جميع مراحل هذا العمل البحثي، حيث استعملت الملاحظة العلمية البسيطة في مراحل البحث الميداني لأجل رصد اهتمامات الزوجة، التي تعكس المكان الذي تقضي فيه الزوجة معظم وقتها، إضافة إلى مشاهدة تفاعلاتها وتصرفاتها مع أعضاء أسرتها، وهؤلاء فيما بينهم أثناء فترات مختلفة كفترة الغداء، فترة الراحة الأسرية و أثناء مشاهدة التلفاز...الخ، وعلي هذا الأساس تم اللجوء إلى الملاحظة البسيطة دون المشاركة، المزودة بدليل الملاحظة وذلك قصد توجيه المشاهدات ومنّعها من التشتت، إضافة إلى حصول الملاحظ على ما يضمن به سد نقائص المعطيات الوارد من محدودية مجال الأدوات العلمية الأخرى، ذلك على اعتبار أن دليل الملاحظة هو مجموعة من الأستفهامات وأسئلة العامة حور مؤشرات الدراسة، المؤسسة على ما يريد الملاحظ مشاهدته وجمعه من معلومات واقعية، يمكنه الحصول عليها بذاته دون طرح الأسئلة على المبحوثين وبالتالي تفادي الإكثار عليهم من الأسئلة؛ من ناحية ومن أخرى؛ ترك المجال مفتوح للأسئلة الأكثر صعوبة والتي قد يجيب عنها الباحث بنوع من السذاجة والسطحية، متجاوزاً المضمون العميق للموقف المشاهد، وفي هذه الحالة المعطى المتحصل عليه بالملاحظة يدعى بالمعطى القوي، في حين المعطى الذي لا يمكن الحصول عليه إلا عن طريق الإدلاءات القائم به يدعى بالمعطى الضعيف، ومع ذلك الجمع بين المعطى القوي والضعيف في المعالجات البحثية ضرورية لا مناص منها.

II ــ المقــابلة نصف المقننة: على نحو عام تشير المقابلة إلى تلك " المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد ليست مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها "[02] تمت بين القائم بالدارسة المستجوبين وهم في هذه الدراسة الزوج أو الزوجة؛ من جهة ومن أخرى؛ لملأ استمارة القياس السوسيومتري والإجــابة على أسئلة دليل القابلة في ذات الوقت، إذ عادة ما يستعين الباحث في إجرائه المقابلات الميدانية معززة بمجموعة من الأسئلة، وبما أن الأسئلة مفتوحة مرتكزة على المؤشرات الإشكالية يثيرها الحوار في حد ذاته بين طرفي الحوار والمتضمنة لجوانب قطبية في الدراسة، فإن هذا النوع الاستمارات يدعى بدليل المقابلة، والذي يهدف إلى الحصول على كم معرفي واقعي ميداني عن طريق حوار يدور بين القائم بالمقابلة و المبحوثين، وتبعاً لذلك سميت المقابلة المترتبة عن استعمال الدليل" بالمقبلة نصف الموجهة أو نصف المقننة"[03]، وتبعاً لذلك ولهدف الدراسة فقد استخدمت المقابلة نصف المقننة بدل المقننة نظراً لما تتميز به الأولى من مرونة في استجواب المبحوثين ــ الزوج و الزوجة ــ تسمح للقائم بالمقابلة بالتعمق في الحوار متى تصور ذلك ضروري، للحصول على المعلومات أكثر تتعلق بها و بالمواقف التي عاشاها مع الطرف الأخر سواء قبل الزواج أو بعده أو تتعلق بالوسط المحيط بهم، هذا من ناحية ومن أخرى، طبيعة تلك المعلومات التي من الصعب أن يدلي بها المبحوث إن أحس بالتقييد المستمد من طبيعة الأسئلة المقننة بقدر ما يفيد الاسترسال في حوار والحديث المتميزة بالود مفتوح، إضافة إلى تصوراتهم عن لعلاقتهم الزواجية القبلية تقييماتهم والخاص لها بعد المعايشة الفعلية الواقعية، بالتالي تقديريهما الخاص لمعدل التعاون الزواجي الحاصل في الأسرة، أو العكس.

III ــ عينة الدراسة: جرت الدراسة الميدانية بمدينة باتنة وهي مدينة تقع في وسط شرق الإقليم البري الجزائري، الذي توسط المنطقة الصحراوية والهضاب العليا، اجتماعيا هي مدينة تتكون من عدد من قبائل بربر الشاوية، إضافة إلى الوافدين إليها من مختلف المناطق المجاورة لها بحكم موقعها الجغرافي التوسطي من جهة، إضافة إلى الحراك الاجتماعي المتــرتب عــن الحراك المهني، الذي يستدعي تنقــل أسر برمتها، حيث يسكن المعيل واستقرارها معه من جهة أخرى، فترتب عن هذا المزج السكاني مزجاً

ثقافياً، وبذلك أصبح المجتمع الحضري للمدينة أثناء فترة إجراء الدراسة الميدانية سنة 2002، ذاك المجتمع الجديد المكون من احتكاك وتفاعل القبائل الأصلية والفئات الوافدة و تأثيرها في بعضهم، مما جعل سكان المدينة ذوو ثقافة حضرية تختلف عن ثقافة الفئة الأولى والثانية من ناحية يزداد عددهم ومزجهم العرقي من ناحية أخرى، وعليه، تفادياً لوقوع الدراسة في الأماكن قديمة التعمير، وبالتالي السكان الأصليين أو العكس صحيح، لجأت الدراسة إلى انتقاء أسراً نووية من أطراف المدينة الخمس ــ شمال، جنوب، شرق، غرب والوسط ــ مع الحفاظ على عينة الدراسة ــ حجماً و أسلوباــ المنتقاة.

بناءاَ على متوسطة المدة المستغرقة في المقابلة مع الزوجين كلاَ على حدا والمقدرة بين 30–45 دقيقة بمعدل 4 مقابلات في اليوم الواحد تقريباَ، كما لجأت هذه الدراسة إلى المسح العيني لإجراء المقابلات وتطعيم المعالجة النظرية للإشكالية بالمعطى الميدان، إضافة إلى تجسيد الهدف منها وبذلك تكتسب الدراسة المصداقية الواقعية، إذ تشير عملية المعاينة إلى أخذ جزء معين من مجتمع الدراسة بشروط منهجية وبأسلوب علمي ويشترط فيها المماثلة للمجتمع الأصلية ولأجل ذلك فقد تم اختيار العينة كطريقة للتأطير الميداني الثلاثة أسباب (7) هي:

1 ــ أول هذه الأسباب أن المعطيات المتحصل عليها في حالة استعمال المسح الشامل ستكون مكررة و لا جدوى من ذاك التكرار.

2 ــ استهلاك وقت قصير والحصول على أكبر قدر من المعلومات.

3 ــ توفير جهد كبير للباحث مع الحصول على المعلومات اللازمة والكافية للتحقيق التطور المرحلي للإشكالية على نحو يمكنها من بلوغ النتائج.

لقد جرت عملية اختيار العينة على عدة مراحل أولها تحديد وحدة الدراسة المتمثلة في الأسرة النووية القاطنة عموما في العمارات تفدياَ لوجود مؤثرات إجتماعية لها دلالة على الأبناء أما الثانية اختيار مفردات العينة من كل الأحياء السكنية لمدينة باتنة وأخيراً اختيار من كل حي سكني ثمانية مفردات العينة بتقدير مفردة من كل عمارة تقريباَ بالكيفية العشوائية، من هذا المنطلق، فإن العينة المستعملة في التأطير الميداني هي" عينة عشوائية بسيطة "[04] يقدر حجمها 45 بخمسة وأربعون وحدة.

6 : الملامح الميـدانية العـينة الـدراسة: تتصف ملامح عينة الدراسة كالتالي:

الجـدول رقـم (01)

عـلاقـة المستـوى التعـليمي بالجـنس

المستوى التعليم جنس سن	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي	
	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ
]25،20 [	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
]30،25 [	/	/	/	/	/	/	1	/	/	1
]35،30 [	/	/	1	3	3	1	/	4	2	3	17
]40،35 [	/	1	/	2	/	1	3	8	4	4	23
]45،40 [	/	/	1	2	4	1	/	2	3	1	14
]50،45 [	1	/	6	1	/	5	2	2	5	1	23
]55،50 [	/	2	1	1	2	1	1	/	2	/	10
أكثرمن 55	2	1	/	/	/	/	/	/	/	/	3
المجموع	3	4	9	9	9	9	7	16	16	9	91

الجــدول رقــم (02)

عــلاقــة الجــنس بنــوع المهــنة

المهنة	موظــف		لا يعــمل		متقاعــد		عامل حــر		
عمر الزواج	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	
]12، 6	3	5	1	/	/	/	1	/	10
]12،18	2	2	2	/	/	/	/	/	6
]18،24	1	2	2	/	/	/	1	/	6
]24،30	3	8	6	/	/	/	/	/	17
]30،36	2	7	7	/	/	/	/	2	18
]36،42	2	2	4	2	/	/	/	/	10
]42،48	/	3	3	/	1	1	/	1	9
]48،52	/	1	3	1	/	3	/	3	11
]52،58	/	/	2	/	/	1	/	1	4
مج	12	30	31	3	1	5	2	7	91
	42		34		6		9		

أولا : المدلولات التصورية الوجود الاجتماعي

إن التــأمل العميق وبنظرة سوسيو– تاريخية متفحصة في كل سلوكات الأفراد سيكتشف أن " مكنوناتهم وأفكارهم" [05] تصبح صورا ظاهرية تتجسد في تلك الأفعال، التي تتبلور أثناء تفاعل الأنا مع الآخرين في موقف اجتماعي ما، له حدود وتصورات ومن ثمة توقعات الطرفين حين التفاعل، بحيث تعتبر تلك الأفكار معاني للأفعال الصادرة عن المتفاعلين، وعليه فــإن للأفعال ذات الدلالة الاجتماعية تعكس شكل السلوك ومعناه، قد انطبعت في وعي الأنا خلال مراحل إنماءه لفترات عمرية متفاوتة سابقة، وذلك من خلال عمليات التطبيع الاجتماعي أو ما تعرف بالجتمعة *La Socialisation*، إذ تعمل هذه العملية على قولبة الفعل الإنساني في الإطار الاجتماعي دائما في الأسرة تم في جماعات وأنساق اجتماعية أخرى، بإفراغ كل المحتوى الثقافي، الاجتماعي، الفكري والعاطفي

للأسرة في مدركات الأنا بالدرجة الأولى، باعتبارها- الأسرة الجماعة الأولية التي تتلقى الكائن الإنساني الخام، ثم ثقافة المجتمع الكبير فيما بعد، لكن ما هو الفعل الاجتماعي عموما؟ وكيف يتشكل؟ ومتى يبدأ في التبلور؟ ومتى يبدأ تأثيره في الظهور لشخصية الفرد في الجماعات الاجتماعية؟

I- تعريف الجتمعة: يشير مفهوم الجتمعة أو التطبيع الاجتماعي إلى تلك زمرة من " النشاطات، التي تعتمد على الحركات العضلية للإنسان والتي حين تأتي للبحث عن خصائصها بوجه عام تعتبر كعناصر – أو آليات مرئية – للسلوك الاجتماعي" (06)، التي تكتسب معنى ما عند متلقيها، والغرض عند هذه الأخيرة إشباع حاجـــات(*) الفرد بكل أنواعها، هذا بمعنى أن تلك الأنشطة قد تأخذ شكل عمليات بسيطة أو مركبة، إيحائية أو تصريحية، حركات يدوية أو غيرها...الخ، ومن هنا فـــإن زمرة الأفعال الإنسانية(**) التي يقوم بها الفرد يوميا في واقعه الاجتماعي الموضوعي وكل ملامحه، لإضافة إلى تأثير الحاجات الإنسانية المتنوعة وأيضا آلـــيات المستخدمة في ذاك السلوك وطبيعتها، يفرز زاوية من خلالها يحدد " مقدار ما يدخل في الحسبان سلوك الآخرين و بمقدار ما يتأثر بهم في مجراه وذلك من جراء واقع الدلالة الذاتية التي يعلـــقها "(07) عليه القائم بالفعل التطبيعي والمتفاعلين معه في وسطه الاجتماعي، مما يجعل تلك النشاطات ذات معنى عند كل المتفاعلين في الموقف التفاعلي بذاته، نتيجة التأثير المتبادل بينهم في علاقتهم ببعض، كما أن لطبيعة العلاقة القائمة بين المتلقي للمدلولات الاجتماعية والقائم بالسلوك التطبيعي تأثير على المدلولات المنقولة، مضامينها، استخداماتها، المواقف الواجب تفعيلها فيها، والأطراف التي يتفاعلون معها، وبذلك يكتسب مضمون الأفكار الصفة الاجتماعية عند الأنا والآخر معا في موقف محدد في ذات الوقت والأهم بنفس الدلالة، مما يعكس بالضرورة نمط معيشي معين للجماعة الأولية الأسرية ومصالحها بالدرجة الأولى بما فيها من أفراد، من هنا فإن الجماعة الأسرية تمارس سلطة القهر الاجتماعي على أعضاءها لتحويلهم إلى كائنات اجتماعية، إذ تفرض عليهم ترتيباً معيناً من الحاجات والأولويات، رجوعاً إلى قدرتها في إمدادهم بالطرائق التفاعلية المتاحة اجتماعياً وكيفيات مختلفة، لكن

هل كل نشاط، ممارسات يقوم به فاعل في موقف اجتماعي ما يتأثر به الأخر سلوكاً وتوقعا؟

يعرف العالم الأمريكي تالكوت بارسونز *Tallcot persense* عملية الجتمعة بأنها " عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد " [08] معاً، حيث إن قيام الفرد بنشاط عضوي كالحركات الحسية من الذهاب أو الإياب، الرفع أو الوضع، الجلوس أو الوقوف، حديث أو إنصات...الخ أو نشاط ذهني كالتفكير، الشعور، البكاء، الضحك...الخ لا تعد أفعالا اجتماعية، إلا إذا اكتسب " الفعل قيمة "[09] ما ذات دلالة إجتماعية وبالتـــالي تأثر في آخر، بمعنى أخر، حيث تبرز تلك القيمة عادة عند أخذها في الحسبان أبعاد الوسط الاجتماعي البشري والثقافي والتأثر بهم على الأخص، من هـــنا فإن هناك نوعين من السلوكات أو الممارسات الإنسانية وهي" الاجتماعية والفردية "[10]، إذ يدخلان معاً في تركيب شخصية الفرد وبالتالي في بلورة ردود أفعاله وتوقعاته وصدور الفعل الاجتماعي السوي، الذي يحض بقبول الوسط شريطة أن يحقق التوازن بين نمطي الممارسات، ومن هنا فإن الغرض من جتمعة الفرد منذ نعومة أظافره " إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وبذلك هي عملية مستمرة ولا نهاية لها " [11] تضمن للفرد مكانة في المجتمع كما أنها تزوده بالقدرة على أداء دور اجتماعي أو عدة منها وبنـــاءاً عليه يمكن القول، أنه تبعا لمعنى الممارسة أو النشاط عند الفرد، فالفعل هو تلك النشاطات التي " تتضمن اتجاهات وأفعال الآخرين وهو بدوره موجه لهم"[12] نتيجة التأثير المتبادل بين المتفاعلين وبناهم الفكرية والثقافية وشخصيتهم، إذا التطبيع الاجتماعي أو الجتمعة *La Socialisation* هو ذاك النشاط الإنساني المركب من " أبنية وعمليات تقوم بها الكوائن البشرية، بواسطتها تقوم بتكوين مقاصد ذات مغزى" [12] نابعة من مصدر موحد والمتمثل في طرق التفكير والشعور الجمعي المشترك والتالي إمكاني صياغة التوقعات السلوكية.

II- عنـــاصر الوجود الاجتماعي: تبعاً لتحديد مفهوم الجتمعة أو التطبيع الاجتماعي يتبين أن عمليات الجتمعة مكونة من فئتين من العناصر أحداها متعلقة بالفرد والثانية بالمجتمع برمته، والمهم أن تمام العمليات التطبيعية للجتمعة تلك لا تتم شريطة

وجود فئتي العناصر معاً، على اعتبار أن الفـــاعل في المجتمع وجميع المواقف التفاعلية هو وحدة متكاملة بين معطيات الذات الأنا البيولوجية والاجتماعية لأجل أخذ موقع محدد في المجتمع بمختلف جماعاته والقيام بأدواره المتعددة والمختلفة في ذات الوقت.

1 -عنـــاصر متعلقة بذات الفـــرد: في الوضع الطبيعي، يولد الكائن البيولوجي في الوسط الاجتماعي والأسرة تحديداً، وبالتالي فالأسرة هي الهيئة الاجتماعية الأولى التي تتكلف اجتماعياً رعايته؛ من ناحية ومن أخرى؛ أنه ليس على وعي ودراية بالوضع الذي هو فيه ولا بالحالة التي هو عليها، هذا يعني أن تتوفر فيه معطيات تيسر المهمة الاجتماعية للأسرة في المراحل الأولى والمراحل اللاحقة بالنسبة للمختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وأهم تلك المعطيات " قابلية الفرد للتعلم، الميراث الحيوي، الدوافع الاجتماعية والحاجات الإنسانية "[13] للكائن لأنها قاعة ضرورية لاستيعاب الموجودات الاجتماعية، مدلولاتها ومعانيها وكيفيات استخدامها، هذا يعني أنه يجب أن يكون الكائن البيولوجي سليم بدنياً، ذهنياً وعصبياً.

2 -عنـــاصر متعلقة بالمجتمع وجماعـــاته: انطلاقـــاً من كون عملية الجتمعة هي تحويل السلوك أو الممارسات الإنسانية للفرد في مختلف الجماعات الاجتماعية إلى سلوكات وممارسات تتماشى وفقاً للضبط العام لزمرة القيم والمعايير الثقافية الاجتماعية للمجتمع ذاته، فـــإن فعلية ممارسة الجتمعة مشروطة بوجود الكائن البيولوجي في وسط اجتماعي له وفي ذات الوقت، يجب تحصر تلك عمليات الجتمعة ومراحلها الاجتماعية بمنطلقات معينة تعتبر كأساسيات لها، إذ على إثرها تكون عملية الجتمعة في أي مرحلة من مراحل النمو الاجتماعي للكائن البيولوجي تتخذ الطابع المرغوب فيه وتتمثل تلك المعطيات أو تلك أساسيات في " الضبط الاجتماعي ومعاييره وآلياته، الأدوار الاجتماعية وأخيرا المؤسسات الاجتماعية " [14] المختلفة التأثير والدور في عملية الإنماء الاجتماعي، ذلك أن هذه الأساسيات تختلف من مجتمع لأخر ووفقها تختلف ممارسات ونشاطات الكائن العضوي وبالتالي تتبين ملامح الشخصية العام للمجتمع لتبيان، ومن ثمة يتمكن الكائن البيولوجي من وضع الخطوط العريضة لسلوكاته بين الممكن القيام به في إطار الضوابط الاجتماعية لمجتمع وما لا يجب القيام به.

III- أنماط الوجود الاجتماعي: عُــرفت الأسرة في أوساط علماء السوسيولوجية بأنها " الوسط الإنساني الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويكتسب في نطاقها أول أساليبه السلوكية، التي تمكنه من إشباع حاجاته وتحقيق التوافق مع المجتمع "[15] نتيجة صقلها وتطويعها لقواه واستعداداته البيولوجية، النفسية الفيزيولوجية عبر مراحل عمرية مختلفة بالاستناد إلى التنشئة الاجتماعية ذات " العمليات المعقدة من التعليم "[16] والمتباينة الأبنية والإجراءات والأساليب وبالتالي التأثير في شخصيته[*] وعادات[**]، إذ أن الفاعل يصدر جملة من الأفعال الاجتماعية في مواقف مختلفة باختلاف طبيعة الفاعلين الآخرين كأن يكونوا ذكورا وإناثا، كبارا أو صغارا، متعلمين أو أميين...الخ، وكذا باختلاف موضوعات ذاك الموقف كأن تكون موضوعات جدلية، أو ثابتة، دينية أو سياسية، عامة أو خاصة...الخ، وبما أن الفعل الاجتماعي يتميز بإرادة الفاعل والمعنى الذي يضفيه على نشاطاته وذلك " بالتغذية المرجعية "[17]، مما يجعل الفعل الصادر عن الفاعل قد يكون مقبولا من طرف الوسط الاجتماعي بفعالياته البشرية والقيمية أو قد يكون اللامقبول، إذا ما هو الفعل الاجتماعي المقبول واللامقبول في الواقع الاجتماعي؟

نظرا لكون التنشئة الاجتماعية نشاطاً إنســانــياً صرف إرادي ذا دلالة، فإنه قــابل للتنميط تبعا لإرادة الفاعل في اكتسابه المعنى، الذي يريد والذي " ييسر له إشباع حاجاته واستجابة الآخــر "[18] له في ذاك الموقف، فإذا اتجهت إرادة الأنا الفاعل في ذات المسار الذي رسمته قواعد الضبط الاجتماعي الأسرية والمجتمعية من أوامر ونواهي وأطر سلوكية محدد، ترتبت استجابة الأنا استحسان الوسط الاجتماعي لكل ما صدر عنه من سلوكات لأن للوسط تصورات مسبقة عما يجب أن يكون عليه الفعل ورد الفعل كاستجابة لمثير معين، وبالتالي يكون الفعل مقبولاً مؤيداً اجتماعياً، وعليه يمكن القول أن الفعل أو الممارسة المقبولة اجتماعيا هي تلك الممارسات الاجتماعية التربوية التي تتم ضمن إطار التصورات المتوقعة والمؤطرة مسبقا من طرف المجتمع بقواعد الضبط الاجتماعي، بينما إذا رافقت الاستجابة استنكارا جماعيا لما صدر عن الأنا الفاعل من نشاطات خالفت القواعد الضبطية لأن إرادته سلكت المسار غير ذاك الذي وضعته، حتى وإن تمكن الفعل من تحقيق إشباعا عند الأنا والآخر معا، كأن تساءل الأم الابن أيك كنت؟ فهو يتوقع إن

كانت الإجابة في الشارع إلى وقت متأخر من الليل سوف يتلقى التأنيب أولا فيجب كنت عند صديقي أدرس، فهي تتوقع منه الإجابة الأخيرة ثانيا، ثم أن هذه الإجابة تحقق له غاية كما تحقق لها إشباعا في نفس الوقت ثالثا، وبهذه الوتيرة يحدث الفعل غير المقبول، لكن متى يكون الفعل غير مقبول أو مقبول؟

إن القائم التربية أو التنشئة الاجتماعية في أصله هو كائن بيولوجي مزود باستعدادات فاقدة الوسيلة وكيفية استخدامها في الحياة اليومية، لكن الأسرة باعتبارها أول من يتلقى هذا الكائن الخام، تقوم بتمكينه من مدار وسيلي معين وكيفيات عديدة وبالتالي تأطيره الفعلي والسلوكي، فإذا لجأ الوالدين إلى أساليب نظامية في تأطير الفعل عند الطفل صدر عنه فعلا مقبولا وإن كانت الأساليب المعتمدة متوترة أو متضاربة بينهما يكون الفعل غير مقبول، حيث ينعكس تأثير الأساليب المتضاربة إما على إرادة الطفل أو على قدرته أثناء انتقاء الوسائل المناسبة.

ثانيـــا– المشكلات الزواجية في الأسرة الجزائرية: يشير الزواج على نحو عـــام وبالتالي العلاقة الزواجية على جميع الأصعدة أي تواصلا " عقليا ودافعيا وفي الحاجات، الرغبات، الوسائل والغايـــات "[23] وبالتـــالي بلوغ درجة من الالتحام الوجداني والنفسي والإتحاد قد يوصل إلى التناغم والتعاون في الحالة الطبيعية في حين فقدان أحد حلقات التماسك العلاقة بين الزوجين عند أحدها أو كلاهما، يفـــرز معضلات في واقع النسق على عدة أبعاد فما هي مشكـــلات النسق الزواجي؟

ا–اخـــتلال أداء الدور الزواجي: يعرف دور الزوج *Couple* يتعدد الأبعاد وتعقدها، وعليه فمن الصعب تحقيق الكفاءة الأدائية من طرفي النسق، إذ قد تؤدي الزوجة الدور المتوقع من طرف الزوج، لكن لا تتلقى رضا الزوج كما قد لا تشعر برضاه عما تقوم به مقارنة بتوقيعاتها الدور الزوج، هذا الأخير الذي قد يؤدي دور يختلف جزئيا أو كليا وتوقعات الزوجة، ومن ثمة قد لا يشعر بالرضا بدورها، والأهم هذا التناقض بين الزوجين في الفعل ورد الفعل، هذه الظاهرة التي تعكس صورة الصراع الأدوار، الناتجة "عن عدم توافق سلوك أحد الزوجين لتوقعات الأخر"[24] في موقف ما، والسبب يعود إلى حاجات لم تشبع الزوج *Couple* تشبع فقط بالزواج لأنه الطريقة الوحيدة التي قد يقبلها

معظم المجتمع ويرغب فيها، والأهم أنه من ذلك أن تلك الحاجات ليس لها ذات الأهمية عند طرفي النسق الزواجي وذات الترتيب، وعليه فإنه عادة ما " يجد الأفراد– الأزواج – صعوبة في تقبل الاختلاف في عادات وآراء ورغـبات وقـيم كل منهم للآخر "[25] بعد ولوجهم النسق، وبالتالي صعوبة تـأقلم الزوجين نتيجة عدم وضوح عملية الاتصال بين أعضاءه، إضافة إلى فقدان القدرة على استيعاب منطق الاختلاف بين الكوائن البشرية، فإنه يترتب التأثير المتبادل سلبياً المؤدي إلى استمرارية الاختلافات لتصل إلى المدى الذي قد تشبع حاجات قليلة جدا مقارنة بالحاجات الفاقدة الإشباع عند الزوج *Couple* وذلك بنسب متفاوتة طبعا، وعليه لكي يحقق إشباع نوعي لجميع حاجات الزوج *Couple* وجب على الزوجين معرفة ترتيب حاجاته ومعرفة الكيفية التي تحقق له الإشباع المناسب.

II– مخالفة التوقعات الزوجين: ممـا سبق، تبين أن الزواج رباط متعدد الأبعاد بين كائنين بشريين تقاربا وإيصالا وتعارفا وتبادلا المعلومات عن بعضهما ورغبا في الزواج ببعضهما البعض لكن تبقى مدار التقارب وعمق التعرف متباينة عند الزوج أو الزوجة، وتباعا على هذا المدار وذاك العمق يشكل كل طرف في العلاقة الزواجية توقعاته بدء من كيفية التعامل، وانتهاءا بنوعيه وحجة العطاءات المقدمة"[26]، حيث بناء على رزنامة التوقعات والحاجات تلك يتم التفاعل بين الزوجين ويأخذ هذا الأخير صورة معينة(*)، هذا يعني أنه كلما كان التقارب قليل والتعرف غير واضح والمعلومات المتبادلة مشوهة تشكل إطار توقعات خاطئ وبالتالي تقع المشكلات بعد الزواج، علماً أن توقعات الزوجين عن بعضهما تتشكل في الغالب في مرحلة الخطبة حيث يحصل التواعد وتبادل المعطيات، إذ يستعد كل من الخطيبين " بأحسن ما يستطيع من مظهر وسلوك يعرضه أمام ألأخر " [27] كأن يبرز الرجل أمام الخطيبة بمظهر الأنيق، الكريم، السخي، المشاور اللطيف، الحنون...الخ، وتقوم المرأة أمام الخطيب بسلوك المرأة الطائعة، المهذبة، اللطيفة، النشطة...الخ، والغاية من هذه السلوكات الصادرة من الطرفين هي إبهار الطرف الثاني ونيل إعجابه وإثارة عواطفه لكسب محبته، ومن هذا المنطلق يجمع بين كل طرف توقعاته في حياة زوجية مستقرة، تلك التوقعات نابعة من جراء " الخلط بين لخيال والحقيقة "[28]، وبعد الاحتكاك والمعاشرة الزوجية الفعلية والموافق الجدية غير المصطنعة

تنجلي الصورة الحقيقية أمامهما فإما يحدث تطابق علي أو جزئي بين التوقع والمواقع أو تناقض مما قد يولد مشكلات كثيرة إما على مستوى الفعل ورد الفعل أو مستوى العواطف...الخ سواء عند الزوج أو الزوجة أو كلاهما.

III- **الاختـــلاف الفكري والثقافـــي:** يشير مفهوم الاختلاف الفكري إلى عدم وجود مجال قيم مشترك كافي يؤسس عليه الزوج والزوجة عملية اتصالهما وتفاعلهما، فيصبح هذا المؤشر في الوسط (النسق) الزواجي مصدرا للمشكلات خاصة في حالات الزواج المرتب (*) والزواج المسمى(**)، بالنسبة للنموذج الأول، فإنه يتم في جميع مراحله بعيد عن الزوجين أو الإلتفات إلى رائيهما لهذه العملية، كما لا يسمح لهما بالتلاقي بحجة أنهما مازال لا يقدران المسؤولية الزوجية والقضايا الأسرية جيدا وبالتالي يتركا مهمشين غريبين عن بعضهم حتى ليلة الزفاف. كذلك في حالة الزواج المسمى قد تواصل المرأة أو الرجل دراسته على خلاف والطرف الأخر وشكل شخصية قد تختلف جزئيا أو كليا عن الأخر، وفي الحالتين ارتباط الرجل والمرأة قد يجدان مجال نقاط التقاطع غير كافي لأجل حياة زواجية متكاملة ومستقرة لفقدان الوفاق الفكري الذي يبرز في أي موقف أثناء تواصلهم وتفاعلهم وطرف ووسائل التفكير التي يعتمد عليها كليهما في التعبير عما توقع أو يريد..الخ أو يكشف ملامح الخلاف الفكري في نوع الموضوعات التي تثار بينهم والتي قد تنال اهتمام أحدهم دون الأخر، كما " يمكن رصد أثار سوء التفاهم والفهم الخطأ "[29] عن تربية الأبناء ومستمر فجوة الخلاف في الاتساع إلى درجة تأثير الاقتناع كليا بعدم الصواب في الاختيار، وهنا يصبح النفور واضحا ومعلانا عنه.

VI- **غـياب العاطفة أو الألفـــة[30]:** تعتبر العاطفة الشخصية المتبادلة ثاني عنصر في العلاقة الاجتماعية لأنها تملك القوة *Le Pouvoir* والقدرة *La Capacité* على توسيع مجال التفاعل ومجال نقاط التقاطع قيميا وفكريا وكسب المستأنف مجال سماح للتفاهم والتنازل والتغاضي عن أخطاء الأخر، والعاطفة الزواجية قد تنشأ في أي مرحلة قبل أو بعد الزواج نتيجة المعاملة الحسنة المتبادلة الاحترام المتبادل، الاعتناء المتبادل بالأخر والإشباع المتبادل بمتطلبات الأخر، بالنظر إلى مبدأ المعاملة بالمثل بين الزوجين لأن فقدان هذه العاطفية تشعر الأنا بالعطاء دون مقابل أو أكثر مما "يوجه أساسا لقهر

الأخر وتسخيره في تحقيق إشباعاته الأنانية "[31]، وتترتب عن هذا التوجيه تحول إشباعات الأول عند الثاني المادية، المعنوية والجنسية مجرد واجب فقط أو حتمية يلزمها التعايش في وسط وأحد وكذلك القيم، كي لا تلقي تأنيب المحيط الاجتماعي ويطلق على هذا النوع من العواطف الزواجية بمصطلح " الطلاق العاطفي"[32] حتى وإن حاول الزوج *Le couple* إخفاءه على الوسط الاجتماعي أو التهرب منه أو تجاهله، فإن عمق الاتصال والتفاعل الحاصل بين الزوجين سيكشفه، وتصبح بمرور الوقت حقيقة بارزة التأثير على أداء الزوج *Le couple* لأدواره الزواجية والأسرية، التي تتحول إلى شبه تنفيذ الأوامر وفي حالات غياب هذه الأخيرة يكون الاتصال مقطوع بمعنى أخر يصبح الأداء مجرد عملية ميكانيكية روتينية متذبذبة الفعالية، نتيجة فقدان الحيوية الصادرة من سعة ونشاط في " المجال المشـــترك "[33] بين الزوج والزوجة سواء فقدان جزئي أو كلي.

خلاصة لما سبق رصده من مسببات للمشكلات الزواجية، يمكن القول أن تلك الأسباب المذكورة سالفاً كل واحدة منفردة لا تؤثر باستمرار بل يكون تأثيرها على شكل نوبات اضطرابية، بينما كلما زادت المسببات السالفة ظهوراً في واقع النسق الزواجي كلما زاد ذات الوضع سوء وتردي في النسق.

الخاتـــــمة: انطلاقـــاً مما سبق، يتبين أن الجتمعة نمط من السلوك المتداول في الوسط الاجتماعي ينقل عن طريق آلـــيات كثيرة ومتنوعة أهمها وأكثرها وطأة وخطورة في صياغة معينة لشخصية الفرد وبالتالي سلوكه الاجتماعية في مختلف المواقف الاجتماعية هي الأسرة بمختلف آلياتها الثانوية، وأهم هذه الأخيرة الوالدين وعلاقتهما ببعضهما البعض، في هذا السياق يمكن القول، يقول الذي لا ينطق عن الهوى عليه السلام " يولد المرء على المحجة البيضاء، وعلى والديه إما يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه "، على اعتبار أن الدين هو أحد مركبات البناء الثقافي للمجتمع ويعتبر أهم مؤشر سلوكي.

الهوامـــش:

(01): عبد الباسط محمد الحسن: أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط6، 1977، ص (198).

(02) : نفس المرجع، ص (205).

(03) : نفس المرجع، ص (205).

(04) : نفس المرجع، ص (211).

(05) عبد الباسط محمد الحسن: مرجع ســـابق، ص (222).

(06) جمال أبو شنب: علم الاجتماع وقضايا السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص176..

(*) : لقد قسم إبرهـــام مازلو الحاجات الإنسانية في مدرج هرمي ذي خمسة درجات إذ كل فرد في جماعته وفي تفاعله مع الآخرين يسعى إلى تحقيق تلك الحاجات والمرحلة المتوقف عندها، إذ كلما تحققت مرحلة انتقل إلى الموالية وكل مرحلة لها مجال البدء والإشباع- انظر: موسوعة علم الاجتماع، ج1، ص391.

(**): يقوم الكائن الإنساني بعدد من الأفعال الإنسانية، منها ما هو غريزي، أو انفعالي، دائم أو مؤقت، إرادي غير إرادي، ويعتبر الفعل الاجتماعي واحد من العديد من الأشكال والذي يتدرج ضمن مجال دراسة علم الاجتماع.

(07) غي رويشه: مدخل إلى علم الاجتماع العام (الفعل الاجتماعي)، ترجمة مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1983، ص28.

(08) نفس المرجع، ص30.

(09) : نفس المرجع، ص30..

(10) : قوستاف لوبـــون: روح المجتمع، ص64 - 69.

(11) : فرح محمد، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص44.

(12) : محمد سعيد فرح: الطفولة، الثقافة والمجتمع، منشأة المعارف، الإسكندرية، *1993*، ص*173*.

(*12*) : محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي(دراسة في طرائق البحث وأساليبه)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط*3*، *1982*، ص*408*.

(*13*) : حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، *1977*، ط*04*، ص*44-50*.

(*14*) إبراهيم نجيب اسكندر وآخرون، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، *1961*، ط*02*، ص*25-55*.

(*15*) : قباري محمد إسماعيل: مرجع سابق، ص*275*.

(*16*) : إقبال محمد بشير و آخرون: ديناميكية العلاقات الأسرية (دراسة عن الخدمة الاجتماعية و رعاية، الأسرة و الطفولة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص*14*.

(*) : تعبر عن عدا من الأساليب التفكيرية والسلوكية كلها مكتسبة متعلمة تحت تأثير شروط التدعيم- انظر- الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، ص266..

(**) : هي مجموعة من الأساليب السلوكية، التي سبق وأن أشبعت دوافعه وحاجاته وبذلك تدعمت وأصبحت سلوكا يستدعيه الفرد كلما وقف في نفس الموقف مرة أخرى، أنظر: المرجع السابق، ص265.

(17) : علي ليلى: مرجع سابق، ص126.

(18) : السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص141.

(23) : وليم وولاس لامبرت: علم النفس الاجتماعي، ترجمة: سلوى الملأ، دار الشروق، الإسكندرية، ط2، 1993، ص162.

(24) : حامد عبد السلام: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1984، ص203.

(25) : علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، دار الفكر العربي،القاهرة،1999، ص431.

(26) : لندا دافيديوف: مرجع سابق، ص646.

(*) فإن وجدت التوقعات توافقا مع الواقع من جهة ووجدت الحاجات إشباعا كان التفاعل إيجابيا وإن غاب الوقع أو الإشباع قد يكون التفاعل حياديا وإن غابا معا كان التفاعل سلبيا وبالتالي يكون حجم العطاء المقدم من طرف لطرف ونوعه.

(27) : نفس المرجع، ص641.

(28) سناء الخولي: مرجع سابق، ص157.

(*): أن يتفق والدي العروسين حول تفاصيل لعرس وترتيبا ته بدءا من الاختيار إلى ما بعد الدخلة.

(**): يشير هذا النمط من الزواج إلى تسمية ذكر لأنثى أو تسمية أنثى على ذكر كزوج وزوجة منذ الولادة ويتم تزويجها عند بلوغ السن اللزم.

(29) : حامد عبد السلام: مرجع سابق، ص 433.

(30) : أحمد زيدان وأخرون: الأسرة والطفولة (دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية)، دار المغرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، ص56.

(31) : علي ليلى: النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة العلاقة الإنسان بالمجتمع)، دار المعارف القاهرة، ط2، 1983 ص125.

(32) : علاء الدين كفافي: مرجع سابق، ص377.

(33) : نفس المرجع، ص443.